## القوة الثالثة - تسيطر على الكنيسة



obeikan.com

obeikan.com

# القوة الثالثة - تسيطر على الكنيسة

جاءت المسيحية إلى مصر مبكرًا - على يد القديس مرقص - أحد حواريي السيد المسيح عليه السلام، وهو صاحب إنجيل مرقص الذي يحمل اسمه.

وواجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد في العصر الروماني خصوصًا تحت حكم "ديسيوس" و "فالبريان" و "ديوكليتان" في القرن الثالث وبداية القرن الرابع بدعوى اختلاف الديانة المسيحية عن ديانة الإمبراطورية.

ولما دخلت الإمبراطورية الرومانية في المسيحية على يد الإمبراطور قسطنطين فإن الاضطهاد قد توقف قليلاً ليعود بعدها أشد قسوة ووحشية تحت دعاوى أخرى فقد حاولت الإمبراطورية الخلط بين ما لقيصر وما لله إلا أن الكنيسة القبطية رفضت ذلك على يد الأب أثناسيوس الذي كتب إلى الإمبراطور البيزنطي قسطانطيوس قائلاً "لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمرًا بشأن هذه المسائل - لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة - وليس مسموحًا لنا أن نمارس حكمًا أرضيًا وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي".

وكانت نتيجة ذلك أن وجد أثناسيوس نفسه مطاردًا لمدة عشرين عامًا حماه خلالها الرهبان والفلاحون - وأصبح اسم أثناسيوس علمًا على القبطية ككنيسة مستقلة ترفض الهيمنة الرومانية وتفصل تمامًا بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

وفي سنة ٤٥١ م انعقد مجمع كالدونيا وأصدر عددا من المقررات حول طبيعة المسيح إلا أن الأنبا "ديوسكورس" بطريرك الكنيسة القبطية رفض الاعتراف بتلك المقررات، وهكذا أصبحت للكنيسة القبطية رفض الاعتراف بتلك المقررات. وهكذا أصبح للكنيسة القبطية أيضًا تميزها على مستوى العقائد اللاهوتية.

وقد تعرض الأقباط والبطريرك ديوسكورس لسنوات طويلة من الاضطهاد الروماني وحدثت المذابح والمطاردات الرومانية في محاولة مستميتة للسيطرة على الكنيسة القبطية والقضاء على استقلالها. إلا أن الكنيسة قد صمدت لكل هذا وتمسكت باستقلالها العقائدي - وتمسكت بمبدئها التقليدي في الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية.

ولما جاء الفتح الإسلامي استقبله أقباط مصر باعتباره خلاصًا من الطغيان الروماني. وأصبحت الثقافة الإسلامية ثقافة لكل المصريين من أسلم منهم ومن لم يسلم.

وحينما ظهر الصليبيون في المنطقة بعد ذلك - حاولوا أيضًا تدمير الكنيسة القبطية أو الهيمنة عليها إلا أن الأقباط رفضوا ذلك بعناد -- فلم يسمح الصليبيون للأقباط بزيارة بيت المقدس عندما سيطروا عليه - وقاموا أيضًا بخطف ٥٠٠ طفل من دمياط أثناء الحملة الصليبية الخامسة ١٢١٩ وعمدوهم وفقًا للعقائد الكاثوليكية - كما قاموا بفرض بطريرك مسيحي كاثوليكي على مدينة دمياط عندما احتلوها.

وعندما جاءت إرساليات التبشير الأوروبي الصليبي إلى بلادنا. كانت تستهدف أيضًا تذويب الكنيسة القبطية ونشر المذهب الكاثوليكي والبروتستانتي على حسابها إلا أن الأقباط قاوموا تلك البعثات وقام البابا بإصدار العديد من القرارات التي تحرم التعاون مع تلك الإرساليات وتحرم إرسال أبناء الأقباط إلى مدارسها. بل وقام البابا كيرلس الرابع بشراء مطبعة لمواجهة ذلك التحدي.

إذًا فالخط العام للأقباط والكنيسة القبطية في مصر هو أنها كنيسة مستقلة في عقائدها وتختلف في تلك العقائد عن الكنائس الأوروبية. وأنها كنيسة ذات تراث تقليدي في الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية. وأنها عانت من الاضطهاد طويلاً على يد الرومان ثم الصليبيين ثم الاستعمار بهدف تذويبها أو القضاء عليها. وأنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية.

وبجوار ذلك الخط العام كان هناك خط هامشي - تمثل في بعض الأقباط الذين تعاونوا مع سلطات الاحتلال الفرنسي ثم الإنجليزي مثل الجنرال يعقوب وأخنوخ

فانوس وغيرهم إلا أنه خط لا قيمة له حيث أن العملاء لا أثر لهم ولا قيمة على المستوى العام وهم ملفوظون من الجميع مسلمين وأقباط - والعملاء عادة يوجدون في كل الطوائف والأحوال وليس لظهورهم أي دلالة خاصة في هذا الإطار.

إلا أن هناك خط ثالث بجوار الخط الرئيسي العام والخط الهامشي الذي لا قيمة له وهو ما نطلق عليه اسم القوة الثالثة ـ وهو خط خطير حيث يضم قطاعات من المثقفين والوجهاء ويريد أن يفرض رأيه على الكنيسة المصرية ضاربًا عرض الحائط بتراث الكنيسة وتقاليدها التاريخية وعقائدها الخاصة. وقد شجع الاستعمار هذه القوة لأنه وجد أن من المستحيل استخدام القوى التقليدية في الكنيسة لتحقيق أهدافه فهذه لها تراثها وتقاليدها وعقائدها المعادية لكل ما هو أوروبي. كما أن الاستعمار كان يدرك أن العملاء قوة لا يعتد بها.

وهكذا اختار الاستعمار دعم القوة الثالثة لأنها أقدر على تنفيذ مخططاته فهي أولاً لا تتمسك بالتراث القبطي التقليدي - ثم إن ولاءها للحضارة الأوربية أكبر من ولائها للكنيسة، بل ولها مصالح اقتصادية واجتماعية تبرر لها التحالف مع السلطة الاستعمارية أو مع أي سلطة.

وقد ظهرت تلك القوة لأول مرة في صورة السيطرة على المجالس الملّية التي أدخلها الأنبا كيرلس الخامس للإشراف على الشئون المالية والمدنية للكنيسة - وكان من الطبيعي أن يحتدم الصراع بين الأكليروس الذي يمثل التقاليد الطبيعية للكنيسة وبين تلك القوة الثالثة المرتبطة فكرًا وسلوكًا بالنمط الحضاري الأوروبي، وشهدت مصر صراعًا طويلاً بين تلك القوتين - بل لقد حاولت القوة الثالثة برئاسة بطرس غالي أن تطيح بالبابا كيرلس الخامس، وأن تستعين بالاحتلال والخديوي وتستطرد قرارًا بتعيين بطريرك آخر مكان الأنبا كيرلس إلا أن الأقباط تمسكوا بالأنبا كيرلس وتجمع عدد كبير منهم ومنعوا دخول البطريرك الجديد إلى مقر البطركخانة وراحوا يهتفون - ارجع يا محروم.

واكتشفت القوة الثالثة - أنه لا مناص لها ولكي تنفذ إلى أعماق المجتمع القبطي فلابد من السيطرة على الأكليروس ليتسنى لها تنفيذ مخططاتها استنادًا إلى القوة

الروحية التي يمثلها الأكليروس. وإنشاء عدد من الجمعيات التي تطالب بالحكم الذاتي مثل جمعية الأمة القبطية، والنشاط الكبير بين أقباط المهجر لأن ذلك يعطيها النفوذ السياسي والمالي أيضًا.

وقد سعت تلك القوة الثالثة إلى الوصول إلى أغراضها عن طريق دعم انتخاب البابا كيرلس السادس سنة ١٩٥٩ إلا أن البابا كيرلس السادس لم يكن يمثلهم تمامًا وإن كان قد منح لهم أبواب النفوذ إلى المجتمع القبطي غير مدارس الأحد أو إنشاء أبرشيات جديدة يسيطرون عليها.

وكان من الطبيعي أن الزحف الطويل والمنظم للقوة الثالثة سيسفر عن سيطرة تلك القوة الثالثة على الأكليروس - ففي سنة ١٩٧١ تم اختيار البابا شنودة الثالث بطريركًا للكنيسة القبطية.

وكان من المفروض أنه بمجرد وصول البابا شنودة إلى كرسي البطريركية أن يتخلى عن قناعاته الشخصية واتجاهه السياسي وأن يتمثل قولاً وعملاً بتراث الكنيسة القبطية المتميز والذي أصبح علمًا عليها. وهو الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية والتمسك باستقلال الكنيسة عن الكنائس الأوروبية والانتماء إلى المشروع الحضاري والثقافي الإسلامي. ولكن البابا شنودة تصرف عكس ذلك تمامًا تصرف كما لو كان زعيم حزب سياسي - فهو يكثر من الأحاديث الصحفية للصحف والإذاعات المصرية والأجنبية ويدلي برأيه في كل القضايا المطروحة. وخطورة المسألة هنا أن البابا بالتحديد ووفقًا للتركيبة الدينية القبطية له نفوذ روحي واسع جدًا على المسيحيين من أتباع كنيسته - فهو هنا لا يتحدث ولا يتصرف بصفته الشخصية أو حتى بصفته اتجاهًا داخل الأقباط ولكن كممثل لكل الأقباط أي أنه يريد أن يحول الأقباط إلى حزب سياسي متميز - ومن البدهي أن من حق الأقباط ومن حق المجموعات القبطية المختلفة أن تشتغل بالسياسة وأن تعبر عن رؤاها السياسية بحرية - فهم شركاء في الوطن ويحملون همومه ويتأثرون قطعًا بتقدمه أو بتأخره، بانتصاراته أو بهزائمه - ولكن هذا شيء - وقيام البابا نفسه بممارسة مهام الزعيم السياسي شيء آخر لأنه هنا

يفرض على جميع الأقباط رؤيته الشخصية أو رؤية مدرسته السياسية التي ينتمي إليها، وهي المدرسة التي أسسها حبيب جرجس وأسميناها القوة الثالثة. والخطورة أكثر هنا أن تلك المدرسة التي تقود الكنيسة القبطية الآن اختارت التعاون مع العلمانيين والشيوعيين الماديين، وهذا يعني كما يقول الأستاذ عادل حسين في مقاله الرائع في صحيفة الشعب عدد "محاولة دفع الدولة بعيداً عن الإسلام والقيم الدينية وهو طريق لا يحقق الاستقرار لأنه يتعارض مع رأي الأغلبية الساحقة من المصريين. ولا يمكن فرضه طويلاً إلا باستخدام القوة -والقوة الأجنبية تحديداً-.

ولا أظن أن مصلحة الأقباط أن يقفوا هذا الموقف أي أن يناهضوا إخوانهم المسلمين تحت حماية الأمريكان -وقد سبق للأقباط المصريين أن رفضوا التورط في مثل هذا الموقف حين عرضه الاحتلال الإنجليزي، وكان الرفض بالدم وليس بالكلمات- ويضيف الأستاذ عادل حسين في نفس المقال: "واستمراراً في المصارحة نقول إن موقف الأسابيع الماضية هو امتداد لموقف الإخوة الأقباط خلال السنوات الأخيرة حيث شهدت هذه السنوات انحيازاً من غالبية الأقباط للتحالف مع الدنيويين والذي ينتهي في حالة الإصرار عليه إلى التعاون مع الأجانب أعداء الأمة. ونؤكد مرة أخرى أن هذا الطريق مسدود وكل البشائر تدل على أن نهايته ستتضح بعد سنوات قليلة بإذن الله تعالى..

ويضيف الأستاذ عادل حسين في نفس المقال أيضًا "وقد وصل جمهور الأقباط في تحيزهم إلى هذا الطريق إلى الذروة أثناء الانتخابات الأخيرة في نقابة الأطباء فانعقد تحالفهم الصريح مع الدنيويين والماركسيين ضد التيار الإسلامي الصاعد - ووصل الأمر إلى أن قداسة البابا شنودة الثالث وضع كل ثقله الديني الشخصي في كفة هذا الحلف وقال للأطباء المسيحيين في بيان رسمي منشور في جريدة وطني إن اشتراكهم في هذه المعركة يعد عملاً روحيًا يقومون به وواجبًا وطنيًا لا يحق لأحد التقصير فيه وليكن الرب معكم يكافئكم خيراً عن تعبكم" - ويضيف الأستاذ عادل معلقًا: "وهذه هي المرة الأولى - ونرجو أن تكون الأخيرة التي تشارك فيها قيادة الكنيسة في معركة انتخابية وداخل نقابة مهنية".

وإذا كنا نتفق مع الأستاذ عادل فيما قاله إلا أننا نختلف معه في نقطتين: أولاهما: أنه وصل إلى الرأي بأن غالبية الأقباط تشارك في الحملة المكثفة ضد التيار الإسلامي أو تتعاطف مع تلك الحملة نتيجة معلومات مضللة - والحقيقة أن غالبية الأقباط ما زالت تتمسك بالانتماء إلى المشروع الحضاري والثقافي الإسلامي - وأن من يقوم بتلك الحملة هو تيار واحد فقط في المجتمع القبطي وهو تيار صغير حتى ولو كان الآن يقف على رأس الكنيسة - وغالبية المجتمع القبطي ترفض هذا التوجه وتدينه ولكنها لا تجد السبيل إلى ذلك لأن التيار الانعزالي يقف على رأس الكنيسة مما يشكل معضلة تاريخية لم تشهدها بلادنا من قبل - ولأن العلمانيين وأعداء المشروع الإسلامي يستغلون هذا التيار ويوظفونه في ضرب التيار المصري التقليدي الذي ينتمي إلى الإسلام ويضم المسلمين والأقباط، المسلمين كانتماء إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن والأقباط الذين يتمسكون بالتراث القبطي التقليدي في الانتماء أيضًا إلى الإسلام كحضارة وكثقافة وكوطن.

ومسئولية إبراز هذا التيار - تيار الانتماء إلى التقاليد القبطية والتراث القبطي الحقيقي تقع في جزء منه على عاتق الإسلاميين - فعليهم أن يقدموا لغة واضحة ومطمئنة إلى هؤلاء - وعليهم أيضا عمل لجان وطنية للدفاع عن الثقافة والانتماء الوطنيين تضم المسلمين والأقباط وقد وجدنا أن العلمانيين سارعوا لعمل لجان الوحدة الوطنية وبالطبع فهم دعاة فتنة طائفية والوحدة الوطنية منهم براء.

والنقطة الثانية: هي أن تدخل البابا شنودة في انتخابات نقابة الأطباء لم يكن الأول من نوعه بل هناك توجيهات سابقة من البابا بالتصويت في أكثر من انتخابات لصالح العلمانيين ضد التيار الإسلامي - وهذا أيضًا أمر مرفوض من أغلبية الأقباط الذين يتمسكون بالتراث القبطي التقليدي والذين يرون أن العقيدة القبطية والتراث القبطي والمصلحة القبطية هي في التحالف مع المشروع الإسلامي والإسهام فيه.

وهناك نقطة طريفة في هذا الصدد وهي أن تدخل البابا مثلاً في انتخابات نقابة الأطباء قد أفاد الإسلاميين أكثر مما سبب الضرر لهم - ولكننا كإسلاميين نتنازل عن

هذه المكاسب الجزئية ونطالب البابا بعدم التدخل ثانية في مثل هذه الأمور حرصًا على وحدة المسلمين والأقباط التاريخية وحرصًا على الكنيسة القبطية ومن أجل مشروع إسلامي يضم المسلم والقبطي. لأننا هنا لا نفكر بمنطق الربح السريع أو المكسب اللحظي على حساب التوجهات الاستراتيجية لأمتنا.

وفي الحقيقة - فإن إيماننا أن مجمل المجتمع القبطي - يرفض توجهات البابا شنودة ويتمسك بالتراث القبطي التقليدي ويؤكد إيمانه ومساهمته في المشروع الإسلامي يستند على حقيقة أن ذلك هو التراث القبطي التقليدي أولاً وثانيًا نحن لمسناه بأنفسنا من خلال مئات الخطابات التي جاءت من أقباط تؤكد ذلك وتقدم لنا التحية عقب إصدارنا لكتاب "ملف الكنيسة المصرية" وكتاب "إسلاميون لا طائفيون".

* * *

حاول البابا شنودة أن يبرر موقفه الغريب في موضوع انتخابات نقابة الأطباء وتكلم ببراءة عن عدم علاقة بيانه المنشور في جريدة وطني - بوجود القائمة العلمانية بجانب البيان في نفس الصحيفة - وبالطبع هذا استخفاف بالعقول - فشخص مثل البابا شنودة يتمتع بالذكاء ولديه معرفة كاملة بالتيارات السياسية والدينية التي يموج بها المجتمع المصري - ويعرف جيدًا مدلول بيانه وأنه كان موجهًا ضد القائمة الإسلامية بالتحديد - ومعلومات البابا شنودة ربما أكثر من أي مسئول حتى في أجهزة الدولة ذاتها.

* * *

في حكم تاريخي للقضاء المصري - بتاريخ ٣ - ١ - ١٩٨٣ جاء في حيثيات الحكم برفض دعوى البابا شنودة بإلغاء قرار عزله الذي أصدره السادات في إطار أحداث ٥ سبتمبر ١٩٨١ "أن البابا شنودة خيب الآمال وتنكب الطريق المستقيم الذي تمليه عليه قوانين البلاد واتخذ من الدين ستارًا يخفي أطماعًا سياسية - كل أقباط مصر براء منها - وأنه يجاهر بتلك الأطماع واضعًا بديلاً لها على حد تعبيره - بحرًا

من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها - باذلاً قصارى جهده في دفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة وعلى غير هدى في كل أرجاء البلاد غير عابئ بوطن يأويه ودولة تحميه - وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذي خلعه عليه أقباط مصر". وأهمية هذا الحكم - أنه جاء من القضاء المصري -

ولا يمكن اتهام القضاء بالتحامل على البابا شنودة وبرأ منها كل أقباط مصر. وجدير هنا بالملاحظة أن نفس القضاء قد ألغى كل قرارات سبتمبر التي اتخذها السادات ما عدا هذا القرار وهو قرار عزل شنودة.

وقد قدم دفاع الحكومة عددا من الوثائق والأحداث عن الدور الذي يلعبه البابا شنودة شخصيًا وعن بعض أقباط المهجر في الضغط على الحكومة المصرية سياسيا وعن اتصالات خارجية واسعة يقوم بها البابا شنودة وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية - العجيب أن البابا شنودة عاد فاستقبل السفير الأمريكي بعد ذلك مرارًا وتكرارًا - ووصل الأمر إلى حد حضور السفير الأمريكي الاحتفالات بالعيد المسيحي القبطي عام ١٩٩٠ وظل جالسًا طول فترة الاحتفال وهي خمس ساعات كاملة، وقد تعجب الأستاذ عادل حسين في مقال له في صحيفة الشعب من ذلك بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٩٠، كما قدم دفاع الحكومة في هذه القضية عددا من الحقائق، مثل تشكيل فرقة من ٣٠٠ قبطي تحارب مع الموارنة في لبنان لكي تكتسب المران اللازم على الحرب - ومثل نص خطاب البابا شنودة في مارس ١٩٨٠ الذي عارض فيه تطبيق الشريعة الإسلامية وأبدى مخاوفه من أن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية - وفي نفس الوقت أصدر المجمع المقدس وأعلى سلطة كهنوتية قبطية "قرارًا بإلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد عام ١٩٨٠ والاكتفاء بالصلاة في الكنائس مع عدم تقبل التهاني بالعيد وذلك تعبيرًا عن الآلام التي يعانيها الأقباط"، كما قرر المجمع المقدس الاعتكاف في الأديرة خلال العيد كنوع من الاحتجاج.

وفي الحقيقة فإن موقف البابا شنودة الرافض لتطبيق الشريعة الإسلامية موقف يتعارض مع التراث القبطي من ناحية، ويتعارض مع رأي أغلبية الأقباط من ناحية

أخرى حيث أثبت بحث أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة سنة ١٩٨٥ أن أكثر من ٧٢ ٪ من أقباط مصر يؤيدون تطبيق الشريعة الإسلامية بل والحدود الإسلامية بالتحديد.

وفي حديث صحفي لإذاعة لندن العربية أكد البابا شنودة أنه يعمل على إلغاء المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع كما قال الأنبا شنودة أيضًا في حديث مع صحيفة روزاليوسف أنه قدم إلى الدولة طلبًا بهذا المعنى - وفي حديث لصحيفة الأمة الناطقة بلسان حزب الأمة أبدى البابا شنودة مخاوفه من تأثير تطبيق الشريعة الإسلامية السلبي على الفن وعلى النساء العاملات وعلى نظام تطبيق الأرباح.

ويفرط البابا شنودة كثيرًا في الحديث عن التعصب الإسلامي، وتعصب الشباب المسلم، وعندما نشر الأستاذ فهمي هويدي عرضًا لكتاب المسيحية السياسية في مصر لمؤلفه المسيحي د. رفيق حبيب في جريدة الأهرام وأبان في هذا العرض وفقًا للوثائق المنشورة في الكتاب المذكور أن هناك أفكارًا مشابهة داخل المجتمع المسيحي - انبرى البابا شنودة ليرد ويشتم مؤلف الكتاب وينفي ذلك ويؤكد أن التعصب مقصور على الشباب المسلم - ولما وجد أن المادة موثقة ولا يمكن إنكارها عاد مرة أخرى ليعترف ضمنًا في رده المنشور في الأهرام بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٩٠ أن تعريف التعصب يختلف وأن التعصب المرفوض هو الذي يستند إلى العنف وينسى البابا شنودة أن بعض الشباب القبطي وصل عنفه إلى درجة اختطاف البابا يوساب نفسه في بداية الخمسينيات على يد جمعية الأمة القبطية - وعلى كل حال فإن البابا شنودة يعترف في نفس المقال بأنه يمارس السياسة رغم أنه يعرف أن ذلك يخالف التراث الكنسي القبطي، وإن كان يحاول الالتفاف على تعريفات السياسة والوطنية والمسيحية وغيرها من التعريفات.

* * *

يقول ميلاد حنا في كتابه "نعم أقباط لكن مصريون" مكتبة مدبولي ١٩٨٠ "إنه مع

انحسار العلمانية مرة ثانية بعد نكبة ١٩٦٧ ركز الأقباط كل جهودهم داخل الكنيسة وبدأت حملات، ما سمي بالتربية الكنسية - وكانت كل الجهود تصب في اجتماع ضخم يقيمه شنودة مساء كل جمعة منذ افتتاح الكاتدرائية الكبرى بالعباسية سنة ١٩٦٨، وإن من أسباب انحصار العلمانية في مصر تصاعد الأنشطة القبطية ص ٩٤.

وميلاد حنا يقول نصف الحقيقة - فإذا كان يعترف أن شنودة بدأ يركز على القضايا السياسية من خلال الدين فهو يقول إن ذلك كان أحد أسباب انحسار العلمانية - وبالطبع فإن انحسار العلمانية أو وجود المشروع الإسلامي هو أمر موجود دائمًا ويعمل من أجله المسلمون والأقباط على السواء وله أسبابه الموضوعية والتاريخية الخاصة به بعيدًا عن النشاط الكنسي أو مدارس الجمعة أو الأحد أو غيرها. إلا أن ميلاد حنا بالطبع يتجاهل أن البابا شنودة قام بعمل المؤتمر القبطي في يناير عام ١٩٧٧ وطالب فيه بإذاعة خاصة وجامعة قبطية ومزيد من التمثيل القبطي في هيكل النظام وحذر من تطبيق الشريعة الإسلامية.

وقد رد الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر في ذلك بعقد مؤتمر إسلامي في يوليو سنة ١٩٧٧ قال فيه إن أي قانون يخالف الشريعة الإسلامية هو عديم الشرعية - وعندما أعلنت الحكومة نيتها في تطبيق الشريعة الإسلامية في أغسطس ١٩٧٧ أعلن شنودة الصيام لعدة أيام في جميع أنحاء كنائس مصر والمهجر. وتحركت التجمعات القبطية في أمريكا واستراليا للضغط على الحكومة وزار البابا شنودة أمريكا لمدة ٤٠ يومًا، وقابل الرئيس الأمريكي كارتر، وطلب منه الضغط على السادات - بل وثارت مظاهرات قبطية في أمريكا ضد السادات ونشرت إعلانات مضادة للسادات عن طريق الأقباط في أمريكا في الصحف الأمريكية.

* * *

في تحليله لتيارات المسيحية السياسية في مصر يقول د. رفيق حبيب عن البابا شنودة - تحت عنوان "العنف السلبي": "يمكننا معرفة مفهوم العنف السلبي والاعتراض من متابعة بعض المواقف والخطابات الكنسية - ففي مواجهة مشكلة

قوانين الأحوال الشخصية نشر الأنبا شنودة - وقت أن كان أسقفًا في النصف الأول من الستينيات كتابًا عن شريعة الزوجة الواحدة في المسيحية وعندما ظهرت هذه المشكلة مرة أخرى أعيد نشر الكتاب - ومنذ عام ١٩٨٥ حتى الآن طبع من الكتاب خمس طبعات متتالية وهنا يبرز دور الكتاب ليس فقط في شرح العقيدة المسيحية ولكن أيضًا في إثبات الهوية والتميز وأيضًا في تأكيد قدرة الكنيسة والأقباط على طرح رأي يختلف عن تيار المجتمع. وخلال عامي ١٩٧١ - ١٩٧٢ كتب البابا شنودة في صحيفة الجمهورية مقالات روحية ولكن بعضها كان يشتمل على معان ضمنية - ففي إحدى هذه المقالات تكلم البابا عن أنصاف الحقائق فأشار إلى أن كسر القانون هو نصف الحقيقة - أما نصفها الثاني فقد يكون أن بالقانون خطأ ما - كذلك فإن التمسك بالقانون حرفيا هو نصف الحقيقة ونصفها الثاني هو التمسك بروح القانون - كذلك التمسك بحرفية وصايا الله ونصفها الثاني التمسك بروح هذه الوصايا والسلطات الممولة للمدير المسئول نحو الرعية وإتيان الفرد لسلوك مثل إزعاج الآخرين هو نصف الحقيقة ونصفها الثاني هو الاهتمام بحرية الآخرين والمحافظة عليها.

ومثل هذا الخطاب قد لا يكون له معنى ديني أو أخلاقي مباشر، وقد يكون له معان أخرى تصل إلى قضايا اجتماعية وسياسية - ويعد هذا المقال نموذجًا للمقال الديني الذي له علاقة بالسياسة ولكن في أسلوب أخلاقي.

وفي ٩/ ٧/ ١٩٧٢نشر البابا مقالاً في جريدة الجمهورية عقب ظهور منشور يتضمن تقريراً منسوبًا إلى جهات الأمن المصرية عن اجتماع عقد في الإسكندرية في ٢٥/ ٣/ ١٩٧٢ويتضمن التقرير خطة ومؤامرة القبط والكنيسة على مصر والمسلمين - وقبل ذلك ظهرت منشورات ضد القمص بيشوي كامل. وفي هذا المقال يتحدث البابا عن الشائعات والكذب وجرم مطلق الشائعة وموصلها ومصدقها - ومن الواضح وجود علاقة بين شائعة المنشور ومقال البابا - وهذا نوع من الاعتراض السلمي.

ويضيف الدكتور رفيق: "وفي ١٩٧٧ ظهرت قرارات المجمع المقدس. وما به من

مطالب القبط ومشكلاتهم والامتناع عن الصلاة في العيد في عام ١٩٨٠ وغيرها من الأحداث منذ حادث الخانكة عام ١٩٧٢ وكلها تؤكد دخول الكنيسة والدولة في صراع ومواجهة استخدمت فيها الكنيسة العنف السلبي.

ولكي نحدد المعنى المقصود بالعنف السلبي - يمكن تتبع رأي البابا شنودة حول هذا الأمر فحول العنف يقول البابا: "إن العنف مرفوض مسيحيًا - ومن أنواع العنف نذكر العنف السلبي ويعرف بأنه الكآبة المستمرة - البكاء الدائم - الإضراب عن الطعام - الصمت الحزين - الانسحاب - وكلها أنواع من العنف الهادئ الصامت تمثل ضغوطًا مستمرة على الطرف الآخر.

وإذا كان العنف مرفوض كما يرى البابا - فمتى يكون العنف مباحًا - يقول البابا شنودة في نفس المرجع السابق تحت عنوان العنف الخاطئ والعنف السليم "لا نستطيع أن نسمي كل عنف خطيئة فهناك مواقف تحتاج إلى عنف ويضيف البابا هنا فرق بين الحق العام والحق الخاص - قد نتساهل في حقوقنا الخاصة أما الحق العام فلا تسامح فيه.

ويعلق د. رفيق حبيب على ذلك قائلاً: "وهكذا تتضح رؤية البابا شنودة فهو يرى أن اللجوء إلى العنف يتواكب مع وجود خطر على الحق العام - وهذا يعني أن الظروف التي اعترض عليها تمثل في وجهة نظره الحق القبطي العام ويضيف الدكتور حبيب ونلاحظ أن موقف الكنيسة كان أميل إلى العنف السلبي طبقًا لتعريف البابا شنودة لهذا النوع من العنف وهو أسلوب اعتراض لا يجرمه القانون ولا العرف فمن المتعسف حرمان فرد من ممارسة سلوك فردي بدعوى تضمن هذا السلوك لمعنى معترض وغير مقبول".

* * *

يجب هنا أن نوجه كلمة للمسلمين - بما أنهم أغلبية - أن عليهم دورا أكبر في الحفاظ على الوحدة الوطنية - وعدم الالتفات إلى دعوات الفتنة - لأن وراءها مطامع أجنبية تريد الشر بمصر بمسلميها وأقباطها - ليس هذا فحسب بل يجب على

المسلمين أن يدركوا أنه رغم كون البابا شنودة بطريركًا للكنيسة القبطية إلا أنه لا يمثل التيار التقليدي للكنيسة وهو خارج على تراث الكنيسة ويجب أن تنسحب ممارساته على التيار الذي يمثله وليس على مجمل المجتمع القبطي - فما زال مجموع الأقباط يؤمنون بالانتماء إلى المشروع الحضاري الإسلامي - ويتمسكون بالتراث التقليدي المتميز للكنيسة القبطية - بل ويطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية كما جاء في بحث المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة.

وبقي أن نقول إن على المسلمين والأقباط أن يعملوا جميعًا على وأد الفتنة الطائفية والقضاء على عناصر تلك الفتنة وأسبابها ومسبباتها، وإدانة أي سلوك طائفي من مسلم أو قبطي على السواء - فالمسلون والأقباط في خندق واحد في مواجهة مخططات الاستعمار والصهيونية وأمام التحدي الحضاري الأوروبي الذي يريد القضاء على حضارتنا الإسلامية بما فيها الكنيسة القبطية المتميزة عقائديًا والمنتمية دائمًا وأبدًا أمس واليوم وغدًا إلى الإسلام كحضارة وكثقافة وكوطن.